صفحة متخصصة أسبوعية
تهتم بقطاع النفط والغاز

للتواصل
a.maghraby@alanba.com.kw
oil@alanba.com.kw
إعداد: أحمد مغربي

«النفط»: قلصنا ميزانيات التدريب والبوفيهات والسيارات ونشدّ الحزام في الصرف

3 سيناريوهات للتقشف.. نفذنا الأول والثاني وإذا ساءت أوضاع السوق فسنلجأ لما هو أصعب

تخفيض قيمة العقود الحالية من خلال خفض البنود لتقليص المصاريف

وحدات زيت الوقود وأخرى لا تدر عوائد مع انهيار أسعار النفط والمشتقات

«البترول الوطنية»: إغلاق وحدات تشغيلية في المصافي.. أسوأ سيناريوهات التقشف

في موازاة الانخفاضات الحادة التي تتعرض لها اسعار النفط والتي وصل بمقتضاها النفط الكويتي الى ادنى مستوياته على الاطلاق في 14 عاما لا تعمل الشركات النفطية في الكويت بمعزل عن تلك الانخفاضات وعن توجهات الحكومة في خفض المصروفات وترشيد الانفاق، حيث قامت مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة خلال الفترة الماضية بتقليص مصروفاتها التشغيلية بنسبة 20٪ خلال اعداد الميزانية الجديدة 2017/2016.

وفي هذا السياق، كشفت مصادر نفطية مسؤولة في شركة البترول الوطنية لـ «الانباء» ان الشركة اعدت 3 سيناريوهات للتقشف داخل الشركة تنفيذا لتوجيهات «مؤسسة البترول» والحكومة لترشيد الإنفاق حيث يتركز السيناريو الاول والثاني في حذف البنود الإضافية والتجميلية في الميزانية والتي يتوقع الا يكون لها اي تأثير على الاعمال التشغيلية في المصافي، مثل التدريب والابتعاث الخارجي والمخيمات والاحتفالات.

وقالت المصادر ان الشركة قامت بإعادة النظر بشكل كامل في خدمات التغذية داخل افرع الشركة بالمصافي والتسويق المحلي بحيث تم تقنين عملية الصرف على البوفيهات والوجبات، وتم تقنين الصرف على تلك الامور بحيث يتم رصد لأعداد وطبيعة الحضور، وإعداد بوفيهات تناسب الشخصيات المدعوة ووضع تصنيف لهم هل هم من الموظفين العاديين في الشركة ام شخصيات VIP مهمة.

وذكرت ان المرحلة الثالثة من السيناريوهات الموضوعة من الادارة التنفيذية والتي تعتبر الأسوأ في مرحلة ترشيد الانفاق ومنع الخسائر المتتالية هو لجوء شركة البترول الوطنية الى وقف بعض وحدات التصنيع في المصافي والتي ينعدم جدوى تشغيلها الاقتصادية مع انهيار اسعار النفط والمشتقات.

وقالت ان الوحدات التي ستخرج عن الخدمة مؤقتا تنفيذا للسيناريو الأسوأ هي الوحدات التي لا تدر عوائد جيدة على الشركة وتشغيلها يجلب خسائر متتالية بالإضافة الى ان منتجاتها لا تمثل عائدا تسويقيا جيدا.

ورأت المصادر ان تنفيذ ذلك السيناريو في اغلاق الوحدات سوف يحتاج الى ترتيبات مسبقة مثل تسكين الموظفين العاملين في تلك الوحدات المفصولة الى وحدات تشغيلية اخرى.

وقالت ان ذلك السيناريو على الرغم من انه بعيد بعض الشيء حاليا الا انه موجود وتم تنبيه العاملين عليه، على حسب وصف المصادر.

وفي سؤال حول طبيعة الوحدات في المصافي والتي من المتوقع ان يتم توقيفها للحد من الخسائر، ذكرت المصادر ان منتجات البترول الوطنية تختلف فيما بينها فلا يمكن المقارنة بين مشتقات عالية الجودة مثل النافثا والبنزين بمشتقات رديئة نوعا ما مثل زيت الوقود «fuel oil» الذي يحتوي على نسبة عالية من الكبريت تجعل من عملية تسويقه صعبة بعض الشيء، كما ان الأسواق التي تستهلك ذلك المنتج اسواق عادية مثل بنغلاديش وباكستان، مشيرا الى ان تلك الأسواق تحتاج الى خصومات فورية على منتج زيت الوقود مما يجعل من اسعاره رخيصة لدرجة كبيرة.

وأوضحت ان انهيار اسعار النفط ادى الى تهاوي اسعار المشتقات النفطية في السوق العالمي وبالتالي هناك منتجات نفطية اصبح هامش الربح فيها منخفضا وتجد الكويت صعوبة في تسويق منتجاتها.

وقالت ان هناك حملة كبيرة على القطاع النفطي ويتم اتهام القطاع بزيادة المصروفات والمرتبات وزيادة ميزانية السفر، مبينة ان القطاع يواكب الميزانية العامة للدولة ويعلم جيدا مدى حقيقة العجز المالي في الميزانية الحالية والمقبلة.

وأدت الانخفاضات الكبيرة لأسعار النفط الخام الى تراجع ارباح المصافي حيث ترتفع كلفة تكرير برميل النفط ما بين 5 و9 دولارات للبرميل.

وأفادت بان التحسن في اسعار النفط على المستوى العام يترك تحسنا ملحوظا على التكرير.

وقالت ان ربحية مصافي التكرير تعتمد على الفارق بين سعر المنتجات البترولية المكررة وأسعار برميل النفط ، وان الطلب على المنتجات هو الركيزة الاساسية لتحقيق هامش الربح بالنسبة للمصافي. وذكرت ان ابرز المواد التي تنتجها المصافي وتعتمد على تحقيق الارباح فيها هي المواد التي تنتج لصناعة البتروكيماويات مثل النافثا.

16 مليون دينار للخدمات البريدية

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان شركة البترول الوطنية وقعت عقد تقديم الخدمات البريدية في كل مواقع الشركة مع شركتين محليتين بقيمة 16 مليون دينار لمدة 4 سنوات.

وذكرت المصادر ان دائرة الخدمات في الشركة وضعت خطة لتقليص نوعية الخدمة وبالتالي تخفيض قيمة العقد تدريجيا خلال المدة المحددة.

وقالت انه عند طرح المشروع في السوق قبل 8 أشهر كانت الأوضاع الاقتصادية مختلفة عن اليوم، وارتأت الشركة ترسية المناقصة وتخفيض قيمة الأعمال مثل تخفيض عدد المراسلين والسيارات الإضافية وبالتالي تخفيض قيمة العقد.

16,4٪ فقط شاركوا في استبيان معرفة إستراتيجية 2030

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان عدد المشاركين في استبيان مؤشر المعرفة بالتوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول حتى عام 2030 بلغ 16,4٪ فقط حيث شارك 3205 موظفين في الاستبيان من اصل 20 ألف موظف. وقالت ان هدف الاستبيان كان تقييم مدى نجاح الحملة التوعوية الخاصة بالتوجهات الاستراتيجية حتى عام 2030 في المؤسسة وشركاتها التابعة، وذلك لمعرفة المجالات الواجب تعزيزها من اجل تحقيق طموحات المؤسسة في مجالي النفط والغاز وسوف يتم تحليل آراء ومساهمات الاستبيان بهدف تحسين مستوى الوعي بالتوجهات الاستراتيجية في المؤسسة وشركاتها التابعة.

النموذج الأقرب للتنفيذ تشغيل المحطة من قبل المبادر مع بقاء الملكية للبترول

عوائق قانونية وتشغيلية تحول دون إدارة الشباب لمحطات الوقود

ما ان اعلنت مؤسسة البترول الكويتية عن مبادرة تشغيل وتطوير 43 محطة وقود تابعة لشركة البترول الوطنية من قبل القطاع الخاص ممثلا بالشباب المبادر الكويتي وبالتنسيق مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا وانهالت الاستفسارات من قبل المبادرين المستعدين للمشاركة في عملية الطرح المرتقبة.

ووفقا لمصادر نفطية مسؤولة لـ«الأنباء» فانه يصعب عمليا خصخصة محطات الوقود للشباب وذلك نظرا لعوائق قانونية تتمثل في منع امتلاك اصول الدولة للأفراد. وذكرت المصادر ان هناك 3 نماذج عالمية لخصخصة محطات الوقود هي كالتالي:

1 ـ شركة خاصة تملك وتدير محطات الوقود (وهذا الامر معمول به في الكويت من قبل شركتي الاولى والسور).

2 ـ شخص اعتباري يملك المحطة ويديرها (يصعب تنفيذه في الكويت نهائيا).

3 ـ شخص يدير المحطة من الناحية التشغيلية وتتبع ملكية المحطة ونظامها الى شركة البترول الوطنية (وهذا النموذج الأقرب للتنفيذ).

وقالت المصادر انه وعلى الرغم من ان المبادرة ستساهم في خلق فرص عمل حقيقية للشباب الكويتي، وتوسيع قاعدة المشاركة لفئة كبيرة وذات قدرات مميزة من المواطنين، وهي فئة الشباب في مجال الأعمال النفطية، إلا ان الموضوع يواجه تحديات جمة وعوائق قانونية وتشغيلية قد تعرقل الخطط الموضوعة، مشيرة الى ان المرحلة المقبلة سوف تشهد تشكيل فريق عمل متخصص لتحديد نموذج العمل من الثلاثة المذكورة أعلاه.

3 نماذج لعمل المحطات عالميا.. والقرار فاجأ «البترول الوطنية»

وحول الصعوبات التي من الممكن ان تواجه عملية تشغيل المحطات من قبل الافراد المبادرين، حسب وصف المصادر كالتالي:

1 ـ ارتفاع كلفة تكنولوجيا التشغيل في المحطات والتي تختلف من محطة الى اخرى.

2 ـ عدم التحكم في الافراد من ناحية التشغيل الكفؤ للمحطة والالتزام بالتشغيل الآمن والفعال للمرافق.

3 ـ تنافي مشروع الخصخصة مع اخذ موافقة الأعلى للبترول في اعتماد تغيير شكل محطات الوقود الجديدة والاعتماد على الطاقة الشمسية.

4 ـ الدخول في دوامة تهريب المنتجات البترولية وعدم التحكم في كميات الصرف بالمحطات.

5 ـ عدم ضمان التوزيع الشفاف للمحطات على الشباب المبادر.

وقالت المصادر ان القرار الذي صدر نهاية الاسبوع الماضي من قبل مؤسسة البترول الكويتية كان بمنزلة مفاجأة لشركة البترول الوطنية التي تدير حاليا المحطات.

العتيبي: «كي اي دي سي» تدعم القطاع النفطي لرفع الإنتاج

أعلن رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة كي اي دي سي لحفر وصيانة الآبار النفطية بدر العتيبي عن اطلاق أعمال الشركة رسميا بالسوق المحلي، موضحا ان انشاء الشركة يأتي متماشيا مع خطة مؤسسة البترول الكويتية لإنتاج 4 ملايين برميل يوميا بحلول 2020، مبينا ان الشركة قامت بعقد شراكات استراتيجية مع شركات عالمية متخصصة في عمليات الحفر.

وقال العتيبي خلال مؤتمر صحافي عقدته الشركة يوم الخميس الماضي على هامش الاحتفال بمناسبة افتتاح مقر الشركة الرئيسي بالكويت إنه وفي مراحل لاحقة ستدخل شركة كي اي دي سي في شراكات مماثلة مع شركات عالمية متخصصة في صيانة الابار والخدمات النفطية المتعلقة بالإنتاج والتي لديها تقنيات حديثة تساعد في زيادة انتاج الآبار القديمة.

وأعلن العتيبي عن إنجاز اتفاقية شراكة مع عدة شركات عالمية، لافتا إلى أن الشركة أيضا بصدد إنهاء مراحل تأهيلها لدي شركة نفط الكويت، حيث ان خطة زيادة الانتاج تتطلب زيادة في عدد أبراج الحفر ومراكز التجميع والخدمات اللوجستية لدى الكويت.

وشدد على أهمية دور القطاع الخاص الكويتي في المساهمة في تنفيذ استراتيجية مؤسسة البترول لسنة 2020 حيث ان الشركات الكويتية اثبتت كفاءتها في مجال القطاع النفطي في الخارج وخاصة في العراق ومصر واليمن واندونيسيا وغيرها من الدول.

وتمنى العتيبي من شركة نفط الكويت ان تقلل فترة دراسة تأهيل الشركات الكويتية او من تمثلها من اجل المساهمة في تحسين الاستراتيجية، مشددا على ضرورة الاسراع في البدء بتطوير حقول النفط والغاز من الآبار البحرية.

وأشار الى اتخاذ مجلس ادارة الشركة قرارا بالدخول في مجال صيانة الأجهزة والمعدات النفطية واعتمادها وذلك في النصف الثاني من العام الحالي.

بدر العتيبي ووليد الحشاش وجمال الغربللي في لقطة جماعية خلال حفل افتتاح مقر شركة كي اي دي سي (ريليش كومار)